

## الواقع المستمر

دراستهم . وسيكون مصيرهم مثل مصير الآلاف الذين حرموا من حقهم في التعليم نتيجة سياسة التجهيل التي ينفجها النظام تجاه ابناء الجماهير وحرمانها من حقها في المعرفة . هذا بالاضافة الى المشاكل الاخرى والمتعددة التي يحفل بها هذا الموسم الدراسي وتتخبط فيها كل مستويات التعليم . كقلة الاطر . وندرة الكتب المدرسية . بالاضافة الى ضعف البرامج وتخلفها .

هل يمكن فعلا للحكومة المرتقبة او «البرلمان» ان يعملوا من اجل اجلاً شبح الحرب المغميم على المغرب العربي . ورفض المنطق المساوم مع الاستعمار تجاه السيادة الوطنية في كل من الصحراء المغربية وستة ومليونية ؟ بالتاكيد سيظل عاجزين عن تغيير التوجيه العام للنظام بل سيعملوا على تصعيد التوتر . وسيضطر البرلمان بشكله الحالي للمصادقة على اتفاقية مدريد التي تكرر سياسة التقسيم والمساومة والتلاعب بالوحدة الترابية .

ان اجتماع البرلمان بتركيبه الحالي . وتعيين او تغيير اشخاص في حكومة جديدة . هي عبارة عن عملية تبديل مواقع على نفس رقعة الشطرنج . فما دام جوهر السلطة لم يمس . وما دام النظام متمسكا باختياراته المعادية لمصالح الجماهير والوقوف دون حقها في المساهمة في التوجيه والمراقبة . فستظل دار لقمان على حالها . اذ ستبديل الشخصيات . وتتغير المجالس . ويبقى الواقع المر الذي تعيشه الجماهير يزداد حدة يوماً بعد يوم .

تتخبط فيها الانظمة الرأسمالية على المرافق الصناعية المقامة داخل المغرب .

ماذا في وسع الحكومة المرتقبة او اجتماعات «البرلمان» ان يقدموا للمواطنين في البادية . الذين يعيشون اوضاعا اقتصادية واجتماعية جد مزرية ؟ بالتاكيد سيظل عاجزين عن الحد من جشع كبار الملاكين والسماصرة . الذين استغلوا قلة المحصول هذه السنة . فتهاقتوا على شراء الاراضي وتجميعها مستعملين كل وسائل الضغط والتهديد تجاه الفلاحين الصغار لارغامهم على الرضوخ لمساوماتهم . وبالتاكيد ايضا ان الحكومة المرتقبة «والبرلمان» لن يستطيعوا ان يغيروا . ولو قيد انملة . من سياسة القمع المنهجي المتبعة من طرف النظام تجاه المناضلين الذين يتعرضون لكل انواع القمع والارهاب . ولن يستطيعوا ايضا الحد من الاسلوب المتبع من طرف النظام . في مواجهة المواطنين في شتى المناسبات مستعملا لغة الرصاص كما حدث سابقا في بني مطهر . واخيرا في أمزميز ناحة مراكش حيث قامت سلطات القمع باطلاق الرصاص على مواطنين . دخلوا في نزاعات محلية ناتجة عن قلة الماء هذه السنة . فاسفر تدخل السلطة عن قتل اربعة اشخاص وجرح آخرين .

هل في وسع الحكومة المرتقبة او «البرلمان» ان يجدا مقاعد لآلاف الاطفال والتلاميذ الذين حرموا من متابعة دراستهم ؟ ان الموسم الدراسي الحالي يسجل كالعادة قلة المقاعد بحيث ان نصف الاطفال البالغين سن الدراسة لن يتاح لهم المجال لمتابعة

كثر الحديث في الايام الاخيرة عن التشكيلة الحكومية الجديدة المرتقب تعيينها من طرف رئيس الدولة . قبيل انعقاد الدورة الاولى «للبرلمان» . والعملية في حد ذاتها حلقة جديدة مضافة الى الحلقات السابقة للسلسل الذي حاول النظام من خلاله تضليل الجماهير . وتزييف ارادتها . تارة تحت غطاء القضية الوطنية . وتارة اخرى باسم الديمقراطية .

ان تعيين حكومة جديدة . او اجتماع «البرلمان» في الظروف الحالية . لن يغيرا شيئا من الواقع المأساوي الذي تتخبط فيه الجماهير . والذي يزداد استفحالا يوماً بعد يوم . ان السياسة الاقتصادية التي ينفجها النظام . حيث اختار التبعية والخضوع للامبريالية مقابل ضمان مصالحه الخاصة . وحماية وتطوير اجهزته القمعية الضامنة استمرارية وجوده .

ان سياسة التبعية للامبريالية ادت الى تفاحش الاسعار وغلاً المعيشة . واقبال فئة السماصرة وكبار التجار على ممارسة كل انواع المضاربة وشتى انواع الاحتكارات . وقد ادت ايضا الى افلاس صناعة النسيج . ومن ضمن نتائجها طرد وتشريد مئات العمال . والدفع بهم للالتحاق بجيوش العاطلين .

وما قطاع النسيج الا مرحلة اولى تعلن خطورة وعواقب سياسة التبعية . وتندر باقي المرافق الصناعية والتجارية التي قامت بعيدة عن اي منطلق يستند الى تخطيط يعتمد الحاجيات الوطنية . بل قامت على اساس خدمة المصالح الاجنبية . الشيء الذي يسهل انعكاس كل الازمات الاقتصادية . التي

### اسرائيل وجنوب افريقيا

على هامش العدوان الساداتي على الجماهيرية الليبية

على هامش استجواب الاستاذ عبد الرحيم بو عبيد

### في هذا العدد :

## نضال داخل غياهب السجون

تحديا لكل القوانين والاعراف الدولية المتمثلة بالمعتقلين السياسيين ، يمارس الحكم الرجعي عن طريق ادارة السجن المركزي بالقيظرة أنواعا شتى من الضغط والقمع على المعتقلين السياسيين قصد تحطيم معنوياتهم وإذلالهم . وهكذا يتناهي المناضلون في السجن بالقيظرة من الحرمان من حقهم في التعليم ويمنعون من اقتسام ما يرد على بعضهم من مواد غذائية وألبسة ويتعرضون لسلب حاجياتهم الخاصة من رسائل وكتب وصور وغيرها الى جانب كونهم يتعرضون لتفتيش يومي فضلا عن اجبارهم على نزع ثيابهم وتركهم عرايا في الزنازن الفردية الى حرمان ذويهم من زيارتهم .

غير ان هذه الاساليب اللاإنسانية لم تنل من صمود هؤلاء المناضلين حيث قاموا بشن اضرابين عن الطعام احتجاجا على هذه التصرفات كما قامت عائلاتهم بتوجيه رسالة احتجاج الى المسؤولين . ومن جهة اخرى أصدر محامو المعتقلين بيانا يفضحون فيه التصرفات اللاقانونية التي تنتهجها ادارة السجن إزاء هؤلاء المعتقلين مطالبين باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه المعاملة الغير المشروعة ولتمكينهم من القيام بمهمتهم في أحسن الظروف وفي الشروط العادية المعترف بها .

ان هذا الحدث يكشف من جديد الحالة المزرية التي يتواجد فيها المعتقلون السياسيون في المغرب رغم ادعاءات النظام الزائفة حول الحريات الديمقراطية الاساسية وتبنيه الشكلي للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، كل ذلك في الظروف الذي لا تكف فيه أجهزة الاعلام عن الاطناب والمديح في « ديمقراطية » النظام وبزوغ عهد جديد .

ان الواجب يدعو كل الوطنيين والتقدميين لفضح هذا الواقع وتنظيم الساندة والدعم لهؤلاء المناضلين وتكثيف جهودهم لفرض احترام حقوق الانسان وابطس المبادئ القانونية المتعلقة بالحريات العامة والفردية في بلادنا .

## الكادحون يؤدون الثمن

في الوقت الذي تستمر فيه أبواق النظام في التهليل بعهد « المغرب الجديد . مغرب الديمقراطية .. » .. تزداد الازمة الاقتصادية استفحالا وتدهور معها الأوضاع المعيشية لأوسع الجماهير المحرومة من سيء الى أسوأ والدولة لا تتردد في توسيع صفوف العاطلين ومضاعفة عددهم باستمرار حيث ان العديد من المرافق والقطاعات تشهد طردا منهجيا للعمال .. وهكذا تؤدي الجماهير الشعبية والعالية خاصة ثمن الاختيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام اللاشعبي اللاديمقراطي .

مثالان ساطعان

يتعلق الاول بقرار جائر اتخذه شركة « زليجة » فيما يخص مركز ابو بكر يقضي بطرد 160 عاملا بعد اقفال المركز ورغم احتجاجات العمال واستنكارهم لهذا الاجراء الذي سيؤدي بهم في حال تطبيقه الى تشريدهم وعائلاتهم .. رغم كل ذلك لا تزال هذه الشركة مصرة على تنفيذ قرارها في شهر اكتوبر القادم . وكان رد فعل العمال المشروع هو شن إضراب انذاري لابرار رفضهم القاطع الرضوخ لقرار لا انساني .

ويتعلق المثال الثاني بقضية حوالي ثلاثين أسرة طردت من ضيعة « سانا » بالقرب من مدينة بني ملال وقد قضت هذه الاسر ما يقارب الثلاثين سنة في العمل في هذه الضيعة في ظروف وأوضاع متردية للغاية . ونتيجة هذا القرار تجد هذه الاسر نفسها في حالة تشرد ودون أدنى مقومات العيش .

هذا هو الاسلوب الذي تعالج به الدولة مشاكل الجماهير بتفجيرها وتضييق الخناق عليها دون أدنى مراعاة لأبسط مبادئ حقوق الانسان . وأمام هذه الوقائع المرة فان مصير ادعاءات النظام وحملاته الديباغوجية لن يكون سوى الفشل الذريع ولن تنطلي على الجماهير الشعبية كما لم تنطل عليها سابقاتها .

## عمال «باطا» يواصلون نضالهم

امام الارتفاع المتفاحش للاسعار وصعوبة ظروفهم المعيشية وعدم كفاية الاجور التي يتقاضونها . قدم عمال شركة «باطا» بالدار البيضاء مذكرة الى ادارة الشركة تتضمن بعد المطالب وهي :

- التعويض عن السكن .
- الزيادة في الاجور حسب مقياس السلم المتحرك .
- عدم طرد اي عامل وارجاع المطرودين الى عملهم .
- تمثيلية العمال في اللجنة المكلفة بتقدير البضاعة المنتجة .

ورغم مشروعية هذه المطالب فان ادارة الشركة واجهت مذكرة العمال بالاهمال التام ورفضت الحضور في اجتماع للمفاوضة مع العمال بحجة انهم ليسوا الممثلين الحقيقيين للعمال . وامام هذا التعتت قرر العمال البالغ عددهم حوالي 200 عاملا الاستمرار في اضرابهم الذي شنه منذ 18 غشت 77 حتى ترسخ ادارة الشركة لهالهم .

و.. بلوم ان شركة «باطا» للاخذية من الشركات المتعددة الجنسية العاملة بالمغرب منذ عهد الاستعمار المباشر ولا زالت مستمرة كاخريات غيرها في استنزاف خيرات بلادنا واستغلال طاقات عمالنا لصالح الرأسمال الاجنبي وحقنة من المحظوظين والمستفيدين والساشرين على الاوضاع القائمة .

ان نضال ووعي عمال «باطا» سيفشل كل المؤامرات التي تحيكها الادارة مع مفتشية الشغل وسيرغمون هذه الادارة على تلبية مطالبهم العادلة بفضل صمودهم ويقظتهم .

## إغلاق دار المغرب بباريس

تم في الشهر الماضي اغلاق دار المغرب الكائنة بزقة المدارس بباريس بعد ان اخرج منها الطلبة المغاربة القاطنين بها . ويأتي هذا الاجراء التعسفي في سياق المؤامرات التي ما فتئت تحيكها السلطات المغربية وسفارتها في باريس لتصفية هذه الدار منذ سنوات . ففي شهر سبتمبر 1975 وقعت السفارة اتفاقا مع ادارة الاحياء الجامعية يهدف للقضاء على الطابع المغربي للدار وذلك بتحديد الغرف المخصصة للمغاربة الى الثلث . في حين ترفع نسبة الغرف المخصصة للاجانب غير المغاربة الى نسبة 2/3 الغرف فضلا عن الزيادة في الكراء سنة بعد اخرى .

للطلبة المغاربة يجتمعون فيه لدراسة اوضاعهم في اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . بتواطؤ مكشوف للسفارة مع ادارة الحي الجامعي الدولي وقامت . اي السفارة . بنهج نفس السلوك ازاء مشكل مقرر جمعية طلبة شمال افريقيا بفرنسا الكائن بشارع «السان ميشيل» .

ان هذه الممارسات وغيرها ( كالتأخير في تسديد منح الطلبة ) تدل على الدور البوليسي الذي تسلكه السفارة والسلطات بشكل عام ازاء الطلبة المغاربة في المهجر شأنها في ذلك شأن الودايات البوليسية في اوساط العمال المهاجرين . ان تأزر الطلبة ويقظتهم وتكاتفهم في اطار منظماتهم العتيبة سيقف في وجه كل هذه المؤامرات وفي وجه القمع المصدر الذي يلاحقهم .

وحتى تكتمل الصورة تجب الاشارة الى ان فرنسا عامة ومدينة باريس بشكل خاص تعرف أزمة سكنية حادة خاصة اذا تعلق الامر بالاجانب كما ان عدد الطلبة يتجاوز بشكل كبير عدد الغرف المتوفرة في الاحياء الجامعية بالاضافة الى ان النسبة المخصصة للاجانب - مغاربة وغيرهم - من هذه الغرف لا تتعدى 10% وما يزيد في الطين بلة ان المنح لا تساير بالمطلق ارتفاع تكاليف المعيشة المتفاحش . ان هذه المعطيات توضح بشكل جلي مدى الصعوبات التي يلقاها الطلبة المغاربة في باريس .

وهكذا بدل ان تبحث السلطات المغربية كما هو مفروض عن حل لهذه المشاكل تعمل وباستمرار على تعقيدها اكثر فاكثر فنسند زمن ليس ببعيد تم اغلاق قاعة المحاضرات بدار المغرب ( شارع جوردان ) - الذي كان مركزا

هذا وقد تواردت اخبار على الجريدة تؤكد تواجد المناضل الحسين في احدى المعتقلات السرية هو ومناضلين آخرين من بينهم المختار الجعواني

ان التجنيد من اجل فرض معرفة الحقيقة كاملة عن كل هؤلاء المناضلين وفرض اطلاق سراحهم ليست بمهمة اساسية فقط بل تطرح نفسها بالحاح شديد . فالواجب يفرض على القوى الوطنية والديمقراطية العمل على تكمير جدار الصمت المفروض على مصير المناضل الحسين المانوزي ورفاقه العديدين المهددين بالتصفية وتحقيق اطلاق سراحهم وسراح كافة المعتقلين السياسيين المدنيين والعسكريين .

### ما هو مصير اللوزي باسو

أفرجت سلطات القمع المغربية اخيرا ، على مجموعة من المواطنين تم اعتقالهم باقليم قصر السوق منذ مارس 1973 ، فقد ظلوا رهن الاعتقال ، دون ان تتم محاكمتهم . وكان ضمن هذه المجموعة اللوزي باسو ، الذي تم اعتقاله في نفس الظروف ، غير ان سلطات القمع لم تفرج عنه الشيء الذي يدفعنا للتساؤل عن مصيره خاصة ان المجموعة المفرجة عنها تؤكد عدم معرفة مكان تواجده منذ سنة تقريبا . فهل سيكون مصير اللوزي باسو مثل عشرات المناضلين الذي تم اعتقالهم فسقطوا تحت اسواط الجلادين ... ؟

### من أجل كشف الحقيقة عن مصير المناضل الحسين المانوزي بنعلي



أخي من المعتقل السري بالمغرب ، هو ومجموعة من الضباط ، من بينهم الكولونيل محمد عبايو و (أدجودان) عقا ، وذلك باعتراف وزارة الانباء المغربية في بيانها الصادر بتاريخ 17 يوليوز 1975 ، وقد أكدت ادارة الامن المغربية هذا الحدث في منشورها الذي يحمل صورة أخي الحسين والصادرة في الرباط بتاريخ 13 يوليوز 1975 .

وقد سبق لي فخامة الرئيس ، ان طلبت منكم بعد القاء القبض على أخي الحسين من جديد ان تتدخلوا لدى النظام المغربي من اجل العمل على الاقل ، لتقديم أخي الى محاكمة علنية ومعرفة مصيره ، باعتبار ان المخابرات المغربية اختطفت من التراب التونسي . والان ، وبعد مرور حوالي سنتين من الرسالة الاولى ، اضطر مرة اخرى فخامة الرئيس لان اذكركم بان أخي لا يعرف مصيره ولا مكان اعتقاله . والواجب الانساني يقتضي من فخامتكم العمل على معرفة مصير انسان تعرض للاختطاف فوق التراب التونسي ، من اجل

في شهر يوليوز الماضي تمر سنتان على فرار المناضل الحسين المانوزي بنعلي من احد معتقلات الحكم السرية . فقد أصدرت وزارة الانباء المغربية يوم 17 يوليوز 1975 بلاغا تخبر فيه عن تمكن اربعة معتقلين عسكريين من الفرار من احدى معتقلات النظام ولكن الشيء الذي لم يذكره هذا البلاغ هو تمكن الحسين المانوزي من الفرار مع مجموعة من المناضلين المعتقلين منذ محاكمة مراكش الشهيرة والتي حوكم المناضل الحسين غيايبا وصدر في حقه حكم الاعدام . لقد تمكن هذا الفرار من كشف حجاب الصمت الذي ضربه الحكم حوله منذ اختطافه من تونس سنة 1972 بتعاون مع البوليس التونسي . ومنذ اعتقاله من جديد بعد اسبوعين من فراره التزم زبانية النظام الصمت حول مصيره . ان وضعية المناضل حسين المانوزي هي وضعية العشرات من المناضلين يجهل مصيرهم حتى الان ويواجهون خطر التصفية في اي وقت . ان هذا الواقع يفند ديماغوجية النظام ودعايته التي تحاول إضفاء « طابع الديمقراطية » على وجهه القمعي .

على اثر فرار الحسين المانوزي بعث اخوه رشيد المانوزي رسالة الى السلطات التونسية يدعوها فيها الى تحمل كل مسؤولياتها في هذه القضية . . . الا ان هذه الرسالة ظلت بدون جواب .

ومن جديد وبعد سنتين من الاعتقال الجديد للمناضل الحسين بعث رشيد المانوزي رسالة الى الرئيس التونسي ، ننشر فيما يلي اهم ما جاء فيها :  
(...) وقد كتبت اليكم تلك الرسالة على اثر فرار

### على هامش استجواب

الاستاذ

عبد الرحيم بو عبيد

وبالنسبة لتدخل النظام الرجعي المغربي في الزاير فقد وضع الملك بما لا يدع مجالا للغموض واللبس ان الغرض من تدخله كان هو انتقاد نظام موبوتو المتعفن واعطاء ضربة للحركة التقدمية الافريقية التي تهدد المصالح الامبريالية في قلب افريقيا وشرقها . ثم ان الموقف المبدئي المنطقي هو رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الشعوب . وهل يسمح الشعب المغربي لاحد بالتدخل في شؤونه ؟ ابدا . فالشعب المغربي يرفض ان يستمر ورثة الاستعمار في اجبار ابنائه على القيام بالمهام العسكرية الاستعمارية في بلدان اخرى لارجاع «الامن» لها كما كان الشأن في سوريا قبل الحرب العالمية او في الهند الصينية بعدها .

كما لا يمكن قياس صواب او خطأ التدخل في الزاير بعدد الموتى ولو كان منعذما . ان المسألة مسألة مبادئ . لا تبريرات . ومن لم يستطع استنكار المنكر ولو بالكلام اما كان أولى به ان يصمت .

المغاربة لم يتعد ثمانية او سبعة جنود . ان المسألتين لا يمكن طرحهما بهذا الشكل . فاذا كان الشعب المغربي يضع ثقته الكاملة في قدرة الشعب الفلسطيني على تسيير اموره بنفسه والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فانه لا يمكن لهذا الشعب ان يسمح باستضافة او استقبال أعداء الشعب الفلسطيني وأعداء الامة العربية على أرضه وباسمه . ولا يقبل الشعب المغربي ان يوجه طعنه خنجر في ظهر الثورة الفلسطينية من بلاده بواسطة التنسيق مع القادة الصهاينة الاسرائيليين والانعزاليين الكتائبيين . خصوصا وان رئيس الدولة نفسه يصرح بكل وضوح للمجلات الامريكية والاوربية بالاهداف المتوخات من عملياته الدبلوماسية هذه . لقد ضحى الشعب المغربي بأبناء له في وجدة سنة 1948 وفي الجولان وسيناء سنة 1973 من اجل القضية الفلسطينية ووفاء لارواح هؤلاء الشهداء يصبح من الواجب ادانة من يصافح اولئك الذين وجهوا بنادقهم ضدهم وليس ايجاد تبريرات .

بعد ارسال وحدات مسلحة الى الزاير واستقبال رئيس الدولة لبعض الشخصيات الاسرائيلية الصهيونية في المغرب . قام المناضلون الاتحاديون أساسا ومجموع القوى التقدمية في الوطن العربي وافريقيا عموما باستنكار المؤامرات التي يقوم بها النظام المغربي لتنفيذ مخططات الامبريالية والصهيونية ضد الشعوب الافريقية والعربية . وكان من المنتظر ان يضم بعض قادة الحركة الوطنية المغربية صوتهم لهذا الاستنكار وليؤكدوا من جهتهم ان ما يقوم به النظام في هذا المجال لا يمثل ارادة الجماهير المغربية بل هو ضد مصالحها .

الا ان مجلة الدستور طلعت علينا في الاونة الاخيرة باستجواب مع الاستاذ عبد الرحيم بو عبيد لا يندد فيه بهذه القضايا بل يحاول ايجاد تبرير لها بدعوى ان استقبال الصهاينة الاسرائيليين يمكن ان يخدم القضية الفلسطينية او بان منظمة التحرير لم تدن تلك اللقاءات . اما عن تدخل النظام الرجعي في الزاير فيقرأ المرء ان الجندرية الكاطانغيين ليسوا بجيش تحرير او ان عدد الموتى من جانب

# اسرائيل

# و جنوب افريقيا

من التحدي

ليس استعمال هذه المادة لاغراض عسكرية فقط بل التوجه نحو استعمالها لاهداف سلمية ايضا» ويتضح هنا ان الاولوية ترجع الى الاستعمال العسكري.

ومنذ ذلك التاريخ ساهمت الامبريالية في تزويد جنوب افريقيا بالطاقات البشرية التي كانت تنقص العنصريين في هذا المجال وقامت فرنسا بتزويدهم بمجموعة اخرى من المعامل النووية التي تنتج ايضا مادة البلوتونيوم القابلة للاستعمال في القنابل النووية.

وقد استكملت جنوب افريقيا توفير الطاقات النووية عندما حصلت على مساعدة المانية لصنع معامل اغناء الاورانيوم من اجل اهداف عسكرية محضة وبتصميم متكامل من طرف الحلف الاطلسي.

اما في اسرائيل فقد شرع في العمل للحصول على قوة نووية مباشرة بعد العدوان الثلاثي على مصر وبناء مفاعل نووي في صحراء النقب بمساعدة اوروبية وبتعاون مع جنوب افريقيا. وفي سنة 1975 اتضح ان المخابرات الامريكية قد قامت منذ سنوات باعطاء مساعدة هامة لاسرائيل في هذا الميدان وقد يكون الرئيس ايزنهاور هو الذي كلف السيد اكلتون الرئيس السابق للجنة سي أي إي بوضع الامكانيات التكنولوجية رهن اشارة اسرائيل في الميدان العسكري النووي وذلك منذ سنة 1956، وبعث سريرا الى مركز «ديمونا» النووي في الارض المحتلة بعدد من العلماء في ميدان الطاقة النووية.

ومنذ سنة 1974 والقادة الصهاينة بما فيهم رئيس الدولة، يكشفون عن نواياهم في الحصول

النظام العنصري في جنوب افريقيا قد خطا اشواطاً ومراحل للوصول الى نفس الغايات، وفي هذه الحالة ايضا كانت منظمات التحرير في هذا البلد وخصوصا منظمة «الافركان كونغريس» قد كشفت عن نوايا العنصريين هذه منذ سنة 1975. وبالطبع فقد كان رد فعل الدول التقدمية الافريقية وخصوصا دول «خط الجبهة» مثل تانزانيا والموزامبيق في مستوى الخطورة التي يشكلها اكتساب جنوب افريقيا للسلاح النووي. ولم تكن الخلافات الدبلوماسية التي حصلت في هذين البلدين مع بعض الدول الا جزأ من الحملة التي يقومان بها لتحميل المسؤولية لهذه الدول التي مكنت العنصريين من هذه الطاقات الفتاكة.

## اختيارات قديمة العهد

تعود جذور السياسة العسكرية النووية «لإسرائيل» وجنوب افريقيا الى مدة طويلة، وقد قضى الاختصاصيون العنصريون في هذا المجال سنوات عديدة في ابحاث شبه سرية بايعاز ومساعدة من طرف الدول الامبريالية. ولم تقم اي حكومة منهما بتوقيع اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية وكشفا مرارا عن نواياهما في استعمال هذا السلاح.

ففي سنة 1965 اصبحت جنوب افريقيا متوفرة على اول مفاعل نووي. وعند تدشينه كشف الوزير الأول آنذاك «فيروورد» عن نوايا حكومته مصرحا «ان واجب افريقيا، المنتج الاول لمادة الاورانيوم

تحتل قضية جنوب افريقيا من جديد صدارة الاحداث الى جانب النضال المرير الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية المحتلة لا بسبب تصاعد نضال هذين الشعبين وتعاظمه فحسب وانما للتحدي المتزايد والخطير الذي يشكله النظامين العنصريين للانسانية عموما ولشعوب البلدان المجاورة على الخصوص.

وصل هذا التهديد ذروته بلجؤ المحتلين العنصريين في جنوب افريقيا وفي اسرائيل الى العمل على حيازة السلاح النووي للحفاظ على واقع مرفوض اجتماعيا وسياسيا وتاريخيا وحضاريا. فقد اكدت الاخبار قبل شهر فقط ان اسرائيل استعملت اسلوب القرصنة المعتاد لديها للحصول على كمية ضخمة من المواد النووية وذلك باختطافها لباخرة اجنبية كانت تعبر البحر المتوسط. ويتأكد يوما بعد يوم ان «اكتشاف ضياع» عشرات الكيلوغرامات من نفس المواد من معمل امريكي منذ سنوات لم يكن في الحقيقة والواقع سوى عملية تمويهية لتزويد اسرائيل بالامكانيات الضرورية لصنع قنابلها النووية.

وتأتي هذه الاخبار لتعطي الدليل الواضح على صحة وجدية الانذارات التي وجهها الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الرأي العام العالمي في هذا الشأن خصوصا إبان استجواب تلفزيوني له مع اذاعة امريكية قبل زيارة السادات لواشنطن بقليل. وفي نفس الوقت يتأكد للجميع ان

## سنة ١٩٧٧.. سنة سجناء الرأي :

### حول

البلدان الى جانب ايران والارغواي والشيلي وكوريا الجنوبية، التي تتخذ من هذه الاساليب طرقا للحكم.

واذا كانت الدول «المتحضرة» مثل الولايات المتحدة تخصص ملايين الدولارات للبحث «العلمي» في هذا المجال - وهذا ما أكدته الاخبار الاخيرة حول أساليب الجهاز المركزي للمخابرات (سي أي إي) - فان انظمة كالنظام الاقطاعي في المغرب تنفق من جانبها أموالا طائلة وتشغل طاقات كبيرة لخلق تقنية فعالة لقمع المواطنين مستوردة الحديث منها من حلفائها الامبرياليين ومقتبسة العتيق من تاريخ أسلافها المتضلعين في الظلم والظفیان.

ومن المبادئ الراسخة لدى الملكية الاقطاعية هو ان العصيان يستحق كل انواع التأديب والقتل والتنكيل، والعصيان هنا لا يأخذ معنى رفض الاوامر فقط ولكن الانحراف عن أفكار وسياسة

● «ان الحق في الحياة ملازم ومرتببط بالعنصر البشري. ويجب حماية هذا الحق بمقتضى القانون، ولا يمكن حرمان اي أحد من الحياة بطريقة تعسفية.

● ولكل فرد الحق في الحرية، وفي امن شخصه. ولا يمكن اعتقال او سجن اي شخص بطريقة «تعسفية».

● لا يمكن لاحد ان يقمع بسبب آرائه.

● حق التجمع السلمي معترف به. هذا بعض ما تنص عليه المعاهدات الدولية. التي وقعت عليها دولة المغرب وعدد من الدول العربية.

إلا ان كل التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الانسان العالمية تدل على ان معظم الدول العربية توجد من بين البلدان التي تلجأ فيها السلطة الى القمع والارهاب لخلق تطلعات الجماهير نحو الحرية والانتعاق. ونجد المغرب في طليعة هذه

تتضمن الفقرة الثالثة من البند الاول لميثاق الأمم المتحدة على ضرورة «تطوير وتشجيع احترام حقوق الانسان، والحريات الاساسية للجميع دون تمييز عنصري، او جنسي، او لغوي، او ديني».

كما تنص المعاهدة الدولية، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبرمة في ٢ يناير ١٩٧٦.. تنص في بندها الثامن على تعهد الدول الموقعة لضمان وتطبيق:

● «حق كل فرد، بمشاركة آخرين.. في تكوين نقابات، او الانخراط في أي نقابة يختارها، تحت شرط واحد، هو احترام القوانين المحددة من طرف هذه المنظمة نفسها، من اجل تنمية وحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية».

● «حق الاضراب حسب قوانين كل بلد».

وتنص بنود المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية ل١٦ ديسمبر، والتي شرع في تطبيقها منذ ٢٣ مارس ٧٦ على:

على السلاح الهدام . فقد كتب مدير قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس المحتلة « بان اسرائيل سترتكب ذنبا لا يغتفر اذا لم تضمن لنفسها امكانية « الانتقام النووي » في الوقت الذي ينحاز فيه ميزان القوى العسكري الكلاسيكي الى جانب العرب » ؛ ويوصي بان تضع دولة الصهاينة برنامجا استعجاليا يقتضي باستعمال السلاح النووي حتى في ظروف اقل سؤا بالنسبة لاسرائيل من هذه الوضعية . ولا يستبعد هذا الصهيوني استعمال هذا السلاح حتى في « عملية انتحارية » .

اما صحيفة (هآريز 28 جوان 75) فانها طالبت بمراجعة الخط السياسي الاستراتيجي الاسرائيلي قائلة :

« ان السلاح النووي هو احدى الوسائل التي يمكنها اجبار العرب على التخلي عن آمالهم في الحصول على انتصار نهائي في صراعهم مع اسرائيل . ان عددا كافيا من القنابل النووية كفيلا بالحق خسائر ضخمة في كل العواصم العربية وتحطيم خزان أسوان ، وبكيفية اضافية اخرى يمكننا ضرب المدن المتوسطة والمرافق النفطية . فهناك في العالم العربي حوالي مائة هدف يمكن تحطيمها لكي يفقد العرب كل الايجابيات التي حصلوا عليها في حرب اكتوبر » .

ويبرر الجنرال « كور » رئيس الاركان الحربية الصهيونية سياسة حكومته قائلا ، « ان التغيرات التي لا مفر منها والتي ستحصل في المنطقة بسبب انتشار الاسلحة النووية وأشعة لازر ستؤدي حتما الى

« توازن في الرعب » يقلل من خطر الاصطدام العسكري » .

### محاولة يائسة لاختضاع الشعوب

بالرغم من ان بعض المصادر مثل مجلة الميدل إيست تؤكد ان لاسرائيل عددا يتراوح ما بين 13 و 20 قنبلة نووية من حجم قنبلة هيروشيما وبالرغم من ان المصادر السوفياتية والامريكية معا تؤكد على ان جنوب افريقيا على وشك القيام بتجارب نووية . فهل ذلك من شأنه ان يقلل من عزيمة شعب هذه المنطقة وطموحاته في التحرر والانعتاق ؟

طبعا لا يمكن التقليل من الخطر الذي يشكله هذين النظامين بسلاح نووي او بدونه . على كافة الشعوب العربية الافريقية وعلى مصير البشرية خصوصا اذا اخذ بعين الاعتبار السياسة العدوانية التي يمارسانها على جيرانهم بالاضافة الى قهر الشعبين المضطهدين في جنوب افريقيا وفلسطين .

ويعرف الكل اطماع اسرائيل التوسعية والهدف من تكوينها ايضا . ويعرف الكل من يساند النظام العنصري في ساليزبوري أصلا . لكن .. الم تكن الامبريالية الامريكية متوفرة على جميع الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية وألم يهدد قادة جيوشها باستعمال هذه الاسلحة في كوريا في الخمسينيات وفي فيتنام في اوائل السبعينيات ؟ وألم

والتسجيل الالكتروني بالاضافة الى التجسس على منازل المواطنين ومقرات المنظمات الوطنية وكشف اسرار المراسلات ومراقبة المكالمات الهاتفية بالاضافة الى التفتن في تتبع حركات المواطنين وسكناتهم في الداخل والخارج بواسطة أجهزة بوليسية رسمية وموازية او مقنعة تحت اسم جمعيات كودادية العمال والتجار بالغارج والجمعية النسوية وغير ذلك ، ثم اللجوء الى الاختطاف .

ان كل هذه الاساليب تخرق كل القوانين والتعهدات حتى تلك التي يوقع عليها او يسنها هذا النظام بنفسه . أمام هذا الوضع يصبح من الضروري تصعيد النضال من اجل فرض الحقوق الاساسية للمواطنين وتحقيق مكاسب أكيدة للشعب المغربي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعضو العام الذي يسمح لكافة المنفيين بالرجوع الى بلادهم دون اية متابعة وإلغاء كل القوانين المناقضة لمبادئ حقوق الانسان .

## حقوق الانسان

السلطة المركزية او انتقادها . وقد كان عهد السلطان اسماعيل حافلا بالجرائم ضد المواطنين والعلماء والسياسيين الذين عصوا بشكل او بأخر . كما ان تاريخ بقية الملوك حافل هو الآخر بتقتيل وتشريد قبائل بأكملها لرفضها « الطاعة » للمخزن .

وفي الوقت الحاضر نجد باستمرار هذه الاساليب فمن التقتيل الجماعي في الريف سنة ١٩٥٨ الى اضطهاد سكان نواحي سطات سنة ١٩٦٨ الى قمع قبائل الاطلس المتوسط سنة ١٩٧٣ مرورا ب٢٢ مارس ١٩٦٥ ومن عهد الاستعمار اقتبس النظام القائم اساليب تزوير ارادة الشعب في الانتخابات - ولو كانت محدودة في عهد الحماية - وقمع حريات الصحافة والمنظمات الجماهيرية السياسية والنقابية وإقامة المحاكم الصورية .. وقد استفاد من الطاقات البشرية التي كونها الاستعمار .

اما عن آخر الابتكارات فهو اسلوب وضع سجل لكل مواطن عن طريق البطاقة الوطنية ذات الرقم

يكن الخطر النووي يهدد الثورة والشعب الكوبي ايام الرئيس كيندي ؟ فهل منع كل هذا انهزام الامبريالية امام شعوب هذه البلدان .

ان خطر انظمة الاحتلال والصهيونية حقيقة أكدته الاحداث الاخيرة في لبنان والتدخل الصهيوني هناك وأحداث أنغولا وناميبيا وتصويت برلمان جنوب افريقيا سنة 76 على « القانون الدفاعي » الذي يسمح لحكومة الاقلية البيضاء بارسال قواتها العسكرية الى اي منطقة جنوب الخط الاستوائي بموجب « حق متابعة الارهابيين » .

ويبقى الحل الوحيد لمواجهة هذا الخطر هو وعي وتجنيد الجماهير العربية والافريقية ضد من يهدد مستقبلها ووجودها وتدعيم حركات التحرر التي تكافح العنصريين وادانة الانظمة العربية الرجعية التي تتخاذل ان لم تتواطى مع العدوان ضد مصالح شعوبها .

### نقطة

في المدة الاخيرة راجت شائعات حول تشكيل حلف عسكري جديد يضم الى جانب المغرب كلا من موريطانيا والسنگال ومالي .. بتمويل من السعودية التي قدمت - حسب هذه الاخبار - مساعدات مادية هامة الى المغرب في هذه الآفاق .

ان خطورة هذا الامر - اذا صح الخبر - واضحة بشكل جلي ، فالحلف الجديد بحكم طبيعة الانظمة المكونة له وبحكم طبيعة مصدر تمويله ، لن يكون سوى اداة في يد الامبريالية وقوة ضاربة لخدمة اهدافها الاستراتيجية وحماية مصالحها في المنطقة . ويأتي تشكيل هذا الحلف بعد عمليتين غنيتين بالدلالات : تدخل النظام المغربي في الزاير ثم العدوان الساداتي على الجماهير الليبية . لقد برز من خلال هاتين العمليتين الاسلوب الجديد الذي اخذت الدوائر الامبريالية في نهجه ؛ هذا الاسلوب الذي يعتمد على القوى المحلية العميلة مجنبا بذلك هذه الدوائر من التدخل المباشر . وهذا ما يعنيه شعار « افريقيا للافريقيين » بالمضمون الاستعماري طبعا .

ومما لا شك فيه ان الحلف الجديد لن يخرج عن هذا الاطار .. وان غدا لناظره قريب !

# مصر عشية 23 يوليو

ونصف المليون عاملا حسب بعض التقديرات لكن هذا الازدهار النسبي لصالح الرأسماليين المحليين لم تكن له انعكاسات ايجابية على وضعية الطبقات الشعبية الكادحة . ففي نفس الفترة تشير الاحصائيات الى أن الاسعار ارتفعت لتبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب الثانية ، كما تضاعفت قيمة المياني والاراضي مرتين أو ثلاثة . وبتزايد هذه الوضعية تدهورا أكثر بعد الحرب ، ويرجع ذلك الى عامل رئيسي ، وهو أن السلع الأجنبية بدأت ترد وبشكل واسع من الخارج . الى جانب ذلك ، فلقد استغنت الجيوش الأجنبية عن كثير من العمال الذين كانوا يشتغلون في المصانع الصغيرة ، كما أغلق الكثير من المصانع الصغيرة حيث أن ربع العمال تقريبا أصبحوا عاطلين عن العمل . وتشير بعض الاحصائيات الرسمية خلال هذه الفترة ، ان عدد من استغنت عنهم السلطات الحربية فقط وصل الى ٢٥٢٤٦ عاملا

ان هذه الارقام تبرز خطورة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، خصوصا اذا علمنا أن نظام الخدمات الاجتماعية كان منعزلا .

أما عن الاراضي الزراعية ، فتكفي الإشارة الى أن ٥٠٪ من سكان الريف كانوا يملكون حوالي ٣٤٪ من مجموع الاراضي الزراعية ، و ٩٥٪ من الملاك لا يزيد ما يملكون عن ٣٥٪ ونحو ١١ مليون من فقراء الفلاحين لا يملكون الا قوة عملهم .

وفي أوساط المعلمين ، بلغ عدد العاطلين من حاملي الشهادة التوجيهية والشهادات الجامعية نحو عشرة الاف . ولم يكن التجار والصناع والحرفيون بأحسن حظ من الآخرين نتيجة ضغط المنافسة الأجنبية على أرباحهم . ومن جانب آخر في الوضع ، تميز أيضا بتقوى الطبقة العاملة وارتفاع في وعيها ، وفي مساهمتها في النضال ، مما عزز صفوف الحركة الوطنية المصرية . وعلى سبيل المثال ، فقد وصل عدد النقابات - بعد الاعتراف بشرعية تكوينها سنة ١٩٤٢ - الى ما يقارب ٣٥٠ نقابة عمالية . وقد نشطت الطبقة العاملة كثيرا في نهاية الاربعينيات حيث عمت

الاضرابات العديد من العمال والمصانع ، كان اهمها : اضراب عمال شركة الغزل والنسيج . بالمحلة الكبرى « البالغ عددهم أكثر من ٢٦٠٠٠ عاملا

ويكفي للدلالة على أهمية هذه الاضرابات وخطورتها بالنسبة للنظام ، الإشارة ، الى أن السلطات اضطرت مثلا الى إعلان حالة الطوارئ في الاسكندرية في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٤٨ ، والى اللجوء الى القمع والاعتقالات الواسعة التي شملت عددا كبيرا من العناصر النشيطة . كما شملت الاضرابات قطاعات أخرى كالممرضين والطلبة ورجال التعليم والوظفين الصغار وحتى رجال البوليس للمرة الثانية منذ ١٩١٩ .

ان حركة الاضراب هذه نذل وبشكل واضح على ارتفاع في وعي أوسع الجماهير الشعبية وتصميمها - رغم القمع الوحشي - على تصعيد نضالاتها ضد الاحتلال واذنابه المحليين ، كما تدل من جهة ثانية على فشل سياسة

للسيطرة على شريان حيوي من شرايين المواصلات العالمية . خاصة فيما يخص المواصلات مع بعض المستعمرات البريطانية في افريقيا أو الهند مثلا .

وأكثر من ذلك ، فان الاستغلال الاقتصادي لمصر لم يكن يتم من طرف البريطانيين وحدهم ، ولكنه كان يشمل أيضا قوى اجنبية أخرى . ولقد ادى هذا التمييز بين الجانبين - اي الجانب الاستراتيجي والجانب الاقتصادي ، الى عدم ادراك الحركة الوطنية للمضمون الاقتصادي للاحتلال البريطاني ، وان كانت في بعض الفترات تطالب بإنشاء مشروعات اقتصادية مصرية ، وذلك بتأثير من تفكير الاشتراكي . وقد ساعد موقف الحركات الاشتراكية المعادية للاستعمار والمؤيدة لحركات التحرير على توضيح هذه الجوانب . وما كان للحركة الوطنية والتقدمية لمصر ان تصل الى هذه الخلاصات الرئيسية لولا استفادتها من نضالها الشاق والعسير بسبيلياته وايجابياته .

أمام تشبث الجماهير الشعبية وحركتها الوطنية وإصرارها على طرد المحتل ، سلك النظام سياسة مهادنة ومغازلة الاحتلال البريطاني . غير ان هذه السياسة منيت بالفشل الذريع وانتهت الى طريق مسدود من كل الواجهات ، من المفاوضات الى مجلس الامن ، الى مسألة السودان .

وهكذا لم يتمكن مشروع صدقي - بيفن من النجاح ، حيث قضي عليه في المهدي ، وذلك بفضل وعي الجماهير ويقظتها . وكان هذا الفشل اعلانا صريحا بأن طريق المفاوضات لحل مشكلة الاحتلال طريق مسدود . وقد تأكد ذلك أكثر مع فشل التحكيم الدولي بعرض قضية مصر على مجلس الامن ، فأدى ذلك الى وعي الجماهير وحركتها الوطنية ، بأن أسلوب المهادنة والمفاوضات لن يؤدي الى حل المشكل ، فارتفع شعار « الجلاء بالدم » ليتبلور وبشكل دقيق في شعار الكفاح المسلح في مرحلة لاحقة ، وقد تعزز هذا النضال سنة ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ .

## ٢ - الصراع الاجتماعي :

لقد تصاعد احتياج بريطانيا لموارد وثروات مصر للخروج من وضعيتها المتأزمة التي عقبته الحرب العالمية الثانية ، مما أدى بها وبغيرها من القوى الاقتصادية الأجنبية الى تصعيد وتقوية عملية الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي . وبالتالي الى المزيد من التدخل السافر في الشؤون الداخلية .

لقد شكل انقطاع المواصلات مع أوروبا خلال فترة الحرب حماية للمنتوجات المحلية من المنافسة الأجنبية ، وبازدياد طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر آنذاك على هذه المنتوجات ، تمكنت الرأسمالية المحلية من تحقيق ازدهار نسبي لصالحها ، حيث ان هذه الفترة عرفت نشوء ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها ٧٨ مليون جنيه ، وزاد تمركز الصناعة ، وارتفعت قيمة الانتاج من ١٠٠ الى ٣٥٠ ما بين ١٩٢٨ و ١٩٤٥ . وقد ادى نمو الرأسمالية المحلية هذا ، وزيادة المصانع الى ازدياد عدد العمال الذي أصبح يقارب المليون

ان حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شكلت ولا شك منعظا حاسما وهاما على الساحة السياسية العربية في العشرين سنة الماضية ولعبت دورا بارزا ومؤثرا بشكل أو باخر في مسيرة الاحداث على امتداد الوطن العربي ، وهي - ككل حركة تغيير - تشكل استمرارا للمسيرة النضالية للشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني وحلفائه المحليين ، وهي بهذا المعنى تجد مقومات وجودها وجذورها التاريخية التاريخية في تلك المسيرة الطويلة .

لقد جاءت ثورة ٢٣ يوليو في ظروف سياسية واجتماعية تميزت من جهة بافلاس تام لسياسة النظام القائم على كل المستويات وفشل الذريع في احتواء سخط الجماهير الشعبية وامتصاص نغمتها ، ومن جهة ثانية تميزت هذه الفترة بتصاعد المد النضالي الجماهيري واحتدام الصراع الاجتماعي وتعميق الوعي الجماهير الشعبي وحركتها الوطنية .

ويمكن ابراز السمات العامة لهذا الوضع من خلال نقطتين رئيسيتين :

١ - مسألة الاحتلال البريطاني (المسألة الوطنية)

٢ - الصراع الاجتماعي .

## ١ - المسألة الوطنية :

لقد تقوى التواجد العسكري البريطاني في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وانتشرت معسكراته وقواعده في المدن والواحي وعلى ضفاف قناة السويس . ومع انتهاء هذه الحرب وبسبب من وضعية الازمة التي نجمت عنها تعاطف احتياج بريطانيا والدول الاستعمارية بشكل عام الى موارد وثروات المستعمرات ، الشيء الذي أدى بالنسبة لمصر الى تقوية عملية الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي ، وقد كان الاستعمار البريطاني يعتمد في سياسته على عميله المحلي النظام الملكي المعبر عن مصالح كبار الرأسماليين والاعيان والاقطاعيين .

ورغم مناورات الاحتلال والرجعية المحلية عجز الاستعمار البريطاني عن فرض مشروعياته على الشعب المصري بفضل نضال الحركة الوطنية المصرية ورفضها الدائم تزكية هذه المشروعات ومواجهتها لها بشكل مستمر برفع شعار الجلاء في وجه الانجليز .

ويعود هذا الرفض التاريخي للاحتلال لما قبل ثورة ١٩١٩ فمنذ مصطفى كامل ومحمد فريد ، أدرك الشعب المصري ان عماد الاستعمار في مصر هو الاحتلال العسكري ، ومن ثم فان الحركة الوطنية لم تعترف يوما ما بوقوع مصر تحت ظل الاستعمار والتبعية ، ولكنها كانت تعاني فقط في نظر الحركة الوطنية من احتلال عسكري مفروض يجد حله في جلاء القوات العسكرية البريطانية .

وهكذا نجد ان مصر على عكس العديد من المستعمرات لم تطالب - في اي فترة من فترات الاستعمار البريطاني - بالحكم الذاتي مثلا . وما يجدر ذكره هنا ان الاحتلال البريطاني لمصر لم يكن هدفا اقتصاديا محضا كما قد يتبادر الى الذهن ، ولكنه كان ذا طابع مزدوج ، حيث ان الاحتلال البريطاني كان يهدف أيضا



السادات آداته المنفذة . يأتي في ظرف لا تزال فيه احتمالات الحرب هخيمة على منطقة المغرب العربي نتيجة التوتر المتصاعد حول قضية الصحراء المغربية فضلا عن حالة التمزق والتشتت التي يعرفها الوطن العربي على امتداده . فالامبريالية تملك الان اكثر من اي وقت مضى امكانيات تفجير الوضع في اكثر من منطقة لصالحها خاصة وان المد الرجعي يتعاطم ويقوى دوره ليس على مستوى الوطن العربي فحسب ولكن على المستوى الافريقي ايضا ولعل أحداث الزاير خير دليل على ذلك .

ان هذا العدوان يؤكد فيما يؤكد .

1- تكامل المخطط الامبريالي في مشرق الوطن العربي ومغربه ، ذلك ان الحرب الاخيرة تدخل في نطاق تعريب الصراع مقابل تجميده مع اسرائيل من اجل توفير شروط افضل لتمرير المخططات الاستلامية التصفوية .

2- ان الترابط ما بين الرجعية العربية والصهيونية في حضانة الامبريالية حقيقة لا جدال فيه وانه بالتالي لا يمكن فصل النضال ضد الصهيونية والامبريالية عن النضال ضد الرجعية العربية ، فهو كل لا يتجزأ .

3- ان التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي لا يتوانى عن استخدام اي اسلوب واية طريقة لخدمة أهدافه ومراميه بتتسيق تام ما بين مختلف اطرافه الشيء الذي يفترض من القوى الوطنية والتقدمية العربية توحيد جهودها وتضافرها للتصدي بحزم لهذا التحالف ولتكسير الطوق الذي يحاول هذا الاخير فرضه عليها .

واخيرا .. فان صمود الجماهير العربية وقواها الحية على امتداد الوطن العربي سيشكل لا محالة سدا منيعا في وجه كل المؤامرات الدنيئة مهما كان مصدرها واينما كانت وكيفما كان الشكل الذي تتخذه .

يوما بعد يوم تنفض اسرار وخبايا العدوان الساداتي على ليبيا وتوضح ابعاد هذه العملية الاجرامية . فقد اصبح من الاكيد ان العدوان حضر منذ مدة ليست بالقصيرة تصل حسب بعض التقديرات الى سنة كاملة . لقد بدأ الاستعداد العملي له مع نشوب الخلاف الليبي - التشادي الذي استغله النظام المصري وجعله مبررا لتعزيز ومركزة وحداته العسكرية على الحدود الليبية ولوضع قواته الجوية في حالة استنفار . ولم يبق بعد ذلك الا الاعداد الاعلامي الدعائي للهجوم بسيل من الادعاءات حول كون « ليبيا مستعمرة سوفياتية » و « الاعداد السوفياتي - الليبي للهجوم على مصر » . والملاحظ انه في نفس الفترة جاءت تصريحات ملك المغرب عن « الخطر الشيوعي الذي يهدد القارة الافريقية ودور ليبيا كقاعدة سوفياتية » .

وليس من قبيل الصدفة ان يلتقي في هذه العملية الجديدة حلفاء الامس القريب بالزاير : السعودية - المغرب - اسرائيل - مصر - السودان . فحكاهم اسرائيل يؤكدون اليوم انهم كانوا على علم بالهجوم قبل وقوعه بل اكثر من ذلك « انهم لا يشكون في جدية رغبة النظام المصري في قلب النظام الليبي » . اما النظام المغربي فقد كان على اتصال دائم ومستمر مع النظام المصري وقبيل حدوث العدوان كان الدليمي متواجدا بمصر . وتأتي التصريحات الامريكية حول « الدعم الليبي للارهابيين » قبل الهجوم وفي الوقت الذي كانت فيه بعض قطع الاسطول السادس الامريكي موجهة الى الشواطئ الليبية ! وهكذا كان عدوان السادات على الشعب العربي في ليبيا بعد ان تلقى الضؤ الاخضر من الولايات المتحدة ليضرب قاعدة عبد الناصر في ذكرى ثورة عبد الناصر وهو الذي لا يترك مناسبة تمر دون ان يدعي بكل وقاحة انه يشكل استمرار هذه الثورة .

لقد شكل النظام المصري أداة تنفيذ لعدوان امبريالي رجعي اجرامي في محاولة يائسة لإلهاء الشعب المصري عن مشاكله الحقيقية وتحويل الصراع وتزييفه مستهدفا في نفس الوقت تمديد عمره وضمان استمراره باظهار نفسه للامبريالية كعميل يعتمد عليه في تنفيذ الادوار القذرة . لكن الامور سارت على عكس من ذلك تماما بفضل صمود الشعب العربي الليبي ووقوف كل القوى المحبة للعدل والسلام الى جانبه وبفضل يقظة الجماهير المصرية وقواها الحية وادراكها لأبعاد المؤامرة الدنيئة .

ان العدوان الامبريالي الرجعي الذي تعرضت له الجماهيرية الليبية ، والذي شكل نظام

الحكم المهادنة والمالية للاستعمار ، وتفكك جهاز الدولة ، وضعفه على مواجهة المطالب العادلة للجماهير وغليناها بسلاح اخر غير القمع .

فكان ان اتجه النظام لتعويم المشكل الداخلي الى محاولة صرف اهتمام الجماهير الشعبية بالمشاركة في حرب فلسطين ، ولكنه هنا أيضا سينتهي الى الفشل الذريع . أكثر من ذلك ، فقد أدت هذه الحرب الى نتائج معكوسة بالنسبة له اثرت في الضباط والجنود المشاركين فيها ، فرفعوا شعار « حركة الجهاد الاكبر في القاهرة » الى جانب ذلك ، فلقد ازداد وعي الجماهير بظاهرة الاستعمار وترابط المصالح بيد القوى الاستعمارية الاجنبية ، ونما حقدتها أكثر على البريطانيين والامريكيين والنظام الملكي . وهكذا انتهى النظام الى طريق مسدود . وعلى كل المستويات ، في الوقت الذي تصاعدت فيه النضالات ، وبلغ فيه الوضع منتهى الخطورة .

وخالصة القول ، أن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر وصل الى درجة مهولة من التآزم ، تنامت معها الحركة النضالية الجماهيرية والعمالية خاصة بشكل كبير ، ولم يجد معها النظام جوابا اخر غير القمع الوحشي .

باختصار ان مصر كانت حبلتي بالثورة ، وكان المطروح هو « إيجاد البديل » . الا أنه بقدر ما كانت الظروف مهيأة لاخذ السلطة وتغيير النظام القائم ، بقدر ما كانت الحركة الوطنية عاجزة أن تطرح نفسها كبديل للنظام النصار ، وان الاسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا العجز تتجلى في :

١ - ضعف الاحزاب التقليدية من الناحية التنظيمية ، الى جانب انها لم تكن تطرح الهدم الكامل للسلطة كهدف مباشر وصريح . وبعبارة أخرى لم تكن مؤهلة تنظيميا - وهذا ناتج عن ضعف البورجوازية المصرية - ولا ايدولوجيا لتلعب دور البديل التاريخي للنظام القائم .

٢ - أما التنظيمات اليسارية بشكل عام ، فكان يغلب عليها التشتت والخلافات الحادة بينها ، حيث فشلت في وضع الجبهة الشعبية أو الوطنية الموحدة موضع التنفيذ . وبالإضافة الى هذا العامل المتعلق بالوضعية الذاتية للحركة التقدمية عامة في مصر ، فان هناك عامل ثانوي ، يفسر ضعف هذه التنظيمات ، الا وهو القمع الوحشي الذي كان موجها ضدها والذي كان يفرض عليها العمل في شروط صعبة جدا . وهكذا ، فان الحركة التقدمية المصرية لم تكن انذاك في مستوى قيادة الجماهير لاخذ السلطة ، وهي التي كانت تشكل منطقتيا البديل التاريخي للنظام الملكي في مصر .

لذا ، فان الضربة المحتومة لم ينلقاها النظام على يد الحركة الوطنية المصرية وطلائعها التقدمية ولكنها أتت من أحشاء هذا النظام الذي لم يكن يتصور قط من أن الضربة الفاضية ستأتيه من أقوى أداة له . وبالضبط من حركة الضباط الاحرار .

في العدد القادم :  
حركة الضباط الاحرار وسقوط النظام الملكي

سأندوا واشتركو

في جريدتكم :

« الاختيار الثوري »

● الاشتراك السنوي العادي :

٢٧ فرنك فرنسي

C.C.P. : La source

I 151 50 D

على اثر حملتي «التحرير والديمقراطية»، احتل شعار الوحدة الوطنية مركز الصدارة في الساحة المغربية. ولقد أحاطت بهذا الشعار جملة من الملابس حين تبنته كل الأطراف السياسية بدون استثناء كل حسب مفاهيمه - أي كل حسب مصالحه -

وإذا كان هذا الشعار العميق المغزى قد أخذ أبعاده الحقيقية خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار المباشر،

وشكل حافزا قويا للتجند الجماهيري من أجل الكفاح الوطني الوحدوي ليس على مستوى المغرب فحسب، بل على مستوى المغرب العربي ككل ومساهمة في تحرير الأمة العربية.. فإنه يتعرض اليوم - وللأسف - للكثير من الانحرافات ويستعمل لاحتضان الكثير من التناقضات المتناحرة وسترها تحت غطاء واحد يناسب ويريح كل الأطراف السياسية : غطاء الوحدة الوطنية .

النظام .. القضية الوطنية .. الوحدة الوطنية

وفي هذا الاتجاه ، كانت خطة النظام منذ انطلاق ما سمي بحملتي التحرير والديمقراطية ، هي انتهاز الفرصة لمحاولة اختلاس شعار الوحدة الوطنية وافراغه من مضمونه الحقيقي ، وذلك خدمة لأهدافه الرامية الى تمتين حكمه المطلق والتخفيف من الأزمة التي اختنقت نتيجة النضالات الدؤوبة للجماهير الشعبية خلال العشرين سنة السالفة .

وإذا كانت مواقف النظام من القضية الوطنية ، والأساليب الميكيفيلية التي استعملها لضرب كل القوى الحية ، الوطنية والتقدمية ، تمتينا لتحالفه الاستراتيجي مع الاستعمار الجديد .. إذا كان كل هذا واضحا من خلال تجربة الاستقلال المبتور ولا يحتاج لتعليق ، فإن التغير المصطنع في مواقفه هذه والذي عبر عنه خلال طرحه لقضية الصحراء المغربية ورفع شعار الوحدة الوطنية من أجل التحرير ، ان هذا التغير المظهري كان يقتضي تقييما سليما لمضمون الشعار المرفوع ومدى التناقض مع الوحدة الوطنية التحررية الحقيقية حقا ، ووعيا دقيقا بكل الكمائن والمخاطر التي تضمنتها خطة النظام وأساليبه «الجديدة» .

وهذا ليس بالأمر العسير اذا ما راجعنا فقط الشكل الذي طرح به النظام مفهومه للوحدة الوطنية ، فذلك مليئ بالدلائل وغني عن كل تفسير .

انه لم يطرح سوى «الوحدة الوطنية حول العرش» ونصب نفسه في موقع المبادر المتحكم ، بغرض توجيه كل العملية ليس من أجل التحرير بمعنى التخلص من سيطرة الاستعمار والأمبريالية ، بل من أجل المساومة مع هذه القوات بالذات ، وباعتباره حليفا وخادما لها في المنطقة ، كما حرص كل الحرص على لجم القوى الوطنية وحصر دورها في التزكية للمخطط المرسوم ، ومنع كل امكانية تسمح بتطوير الموقف لفائدة الجماهير الشعبية ومصالحها الوطنية والتقدمية الحقيقية .

ان الوحدة الوطنية بلغة البديهييات هي وحدة بين قوى وطنية تسعى لتحرير البلاد من سيطرة الاستعمار بشكليته المباشر وغير المباشر . أما اذا شملت القوى الاقطاعية الكومبرادورية المتحالفة مع العدو الرئيسي ، فانها تتعرض للانحراف ، أما اذا كانت هذه القوى هي الماسكة بزمام المبادرة وهي المحتلة لمركز القوى ، فان مهادنتها وتزكية خطتها ولو «تكتيكيا» وتحت غطاء الوحدة الوطنية يؤدي حتما الى الفراغ هذا الشعار من مضمونه الحقيقي .

وخلاصة القول ، ان «الوحدة الوطنية حول العرش» لم تكن سوى مناورة أعدها النظام لمحاولة التكفير عن خيائنه الوطنية ، وفي نفس الوقت تعميق اختياراته وتحالفاته الاستعمارية .

النظام .. الديمقراطية .. الوحدة الوطنية

وفي منطق النظام دائما ، فان طرحه لقضية الصحراء لم يكن يوما مفصولا عن «تسوية» الوضع الداخلي ، فإنه قد قرن منذ البداية بين العمليتين ، وصرح ان الهدف النهائي هو ارساء أسس الملكية الدستورية ، ومنع الشعب حقه في الديمقراطية اذا ما هو عبر عن نضجه بعد عشرين سنة من الاختبار ...

وعلى هذا الاساس لوح بعوده الانتخابية منذ سنة 74 وحتى قبل الشروع في «مخطط التحرير» نفسه .

فماذا عن الديمقراطية المزعومة ؟

انها لم تكن سوى عملية تزييف وتزوير واسعة النطاق استهدفت تمويهه هياكل الحكم المطلق ، الا انها لم تكن في أعين الجماهير وحتى الرأي العام الخارجي سوى عملية رخيصة مفضوحة ، في حين انها شكلت مقياسا واضحا لتقييم الوحدة الوطنية المزعومة من خلال مسألة أساسية وعميقة : مسألة الديمقراطية .

ان النظام في علاقته مع القوى الوطنية لم يكن سوى مخلصا امينا للاسلوب الاقطاعي المعروف والمبني على سياسة : فرق تسود . وبنفس الذهنية التي واجه بها المخزن العتيق القبائل الثائرة ضد شرعيته ، اراد النظام ان ينتقل التناقض الى صفوف الحركة الوطنية حتى تبقى شرعيته بعيدة عن كل نقاش . فاستعمل القسط الوافر من القمع والتزوير حتى يضمن الموقف لصالح القوى الاقطاعية الكومبرادورية ويمنع الجماهير الشعبية من تحقيق مكاسب ديمقراطية فعلية ، وفي نفس الوقت نهج اسلوب المساومة بهدف جر بعض اطراف الحركة الوطنية الى التسابق نحوه لنيل اكبر قسط ممكن من المساومة ولو اقتضى ذلك الدخول في الصراع المفتوح مع الحلفاء الطبيعيين .

المنطق المساوم وأخطار التنافس السلبي

وإذا كانت مخططات النظام وأساليبه هي في النهاية أساليب طنبعية ومعهودة مارسها منذ زمن غير يسير ، فان المفجع في الموضوع هو كون بعض القوى الوطنية قد سقطت في اللعبة

وجرها منطق المساومة الى التناقض السلبي فيما بينها ، فتبخرت بذلك أوهام الوحدة الوطنية المزعومة ، واتضح أن هذه القوى لم تكن خلال المسلسل الجديد موحدة حول أهداف وطنية حد أدنى اقتنع بها الجميع والتزم النضال من أجلها ، بل ان «مسيرتها» الوحدوية قد طغى عليها الغطاء «الوطني» الذي أعده النظام وحرص على أن يستفيد منه ويكون «طليعته» وينقل في نفس الوقت التصدع والتفسخ داخل المعسكر الذي كان من المفروض أن يكون وطنيا وتقديميا فعلا .

هكذا امتلأت بعض الصحف الوطنية بالجدل العقيم - ان لم نقل الهجاء والشتائم - ووضع العدو الرئيسي جانبا ، بل أصبح الحكم المحايد الذي يتجه الكل الى انصافه ويطالب بالتدخل لمنع التزوير واعطاء كل ذي حق حقه ... دون الانتباه الى أن الحكم قد أخذ النصيب الأوفر وترك خصومه يتنافسون على الفتات .

ولقد ذهبت بالنظام ميكيفيليته الى العمل على نصرة بعض مرشحي الأحزاب الوطنية بشكل مفضوح ، بل عمل على تنظيم الدعاية لذلك ، حتى يدرك كل طرف على حدة أن الاطراف الأخرى قد تحالفت مع النظام على حسابه . فيشتد التناقض السلبي ويقوى الجدل العقيم فيستفيد النظام ومرشحوه من هذه الأوضاع .

هكذا يتضح أن الوحدة الوطنية الوهمية التي احتلت الساحة السياسية المغربية خلال ما سمي بمسلسل التحرير والديمقراطية لم تكن سوى مغالطة ينساق فيها من تناسى البديهييات وتجاهل أولويات النضال الوطني التحرري والتقدمي .

ان الوحدة الوطنية بهذا التوجه بالذات ، لا يمكنها أن تحتضن تناقضا متناحرا ألا وهو ابرام التحالف مع طرف أثبت عمالته للأمبريالية ولا زال يمارس هذا الاختيار بشكل صارخ ولا يحس بأية عقدة من الاجهار والتبجح بذلك . ولعل أكثر دلالة على ذلك التدخل الأخير في زايير وأطروحات محور الرباط - مدريد - باريس وغير ذلك من الأطروحات والممارسات الرجعية اللاوطنية .